

لعمري ما ذكرناه من ان بئنة الاولين يستحقونه فهو الخلف
ظاهر في النكاح على ما فيه وما من خلف فقيه قولان
هل خلف تائب ام لا وعلى القول بانه يستحقه اهل البيت
الثاني ضمير الخلف ويستحق ان يخلف غيره ولما لم يثبت
لانه يكتفي بالوراثة ولم يثبت على حاله قال ثبت
عندنا الا باشهاد ربي ان الحاكم اذا قال ثبت عندي
اغلام علي فلان كذا الذي امر عام فائدة لا يثبت على
قوله حتى يقول اشهدوا علي حكلي ويثبت ان يكون
مثل ثبت عندي ما اذا سمعه يقول حكلي يكره في
الطبا فخلا يشهد عليه الا باشهاد قوله الا
باشهاد ابي ويكون حكما وقاعدة انه يكون مقربا
للسامعين فلا يقبل خبر غيره كما شهد عندهما في
اوراه يوردها هذا شروع في الكلام على قهارة
التقيل وعرفه ان عرفه بقوله التقيل عرف اخبار
الشاهدين بسماعه شهادة غيره او سماعه اياها
لقبح خبره في نقل التقيل ويخرج الخبر بذكر غيره
فان انتم قول الشاهدين به من ايسر شاهد
اذا خبرنا سمع ابي وجه الشهادة واختلف
الشاهد على من حمل السماع قول من سماعه شهادة
غيره معناه انه خبر عن الذي سمعه بذكر شهادة
عنده وعن سماعه متعلق بخيار والخبر عايد
على الشاهد وشهادة مفعول لسماعه قوله ورواه
سماعه اياه عطف على السماع والخبر المتخالف
اليه فهو على الشاهد وياه عايد على الاجبار وذكر
هذه الزيادة ليحل نقل التقيل في نسخة اياها

فصير

فصير سماعه بغيره في قوله شهادة غيره
وغير اياها بغيره في الشهادة وادخل بها ايضا
نقل التقيل وقوله كما شهد على شهادة في ولو
تسلسل ولا يطلب تنازع التقيل وقوله اوره
يودها من اهل البيت الا الشهادة لسماعه
اذا الشهادة عنها فانه منزل منزلة قوله اشهد
علي شهادة في ان عتاب الاصل وهو رجل يمكن
لا يلزم الادامة من يثبت هذا الى ان شرط جواز
التقيل ان يقو حصور شاهدا الاصل او يتيسر
حيث كان رجلا فالحضور الغادر على الاداء لا يجوز
التقيل عندهما ان كان الاصل امرأة فانه يجوز
التقيل عنها مع حضورها للغير ورواه شرط
عياها كالرجل والعيبه التي يسرى التقيل معها
هي باوق البريد من قول من يمكن مطلق عتاب
اعني عتاب في مكان لا يلزم الشاهد الا ادامة وهو
ما عوق البريد سواء كان الذي المشهور منه مالا
او جلا وقيل بشرط في حجة النقل في الحدود
ان يكون الشاهد الخلق عابيا عيبه بميرة في
الثلاثة الايام والنية استان بقوله لا يشهد
على عتاب ابي وكذا في نقله اذا كان الاصل
قدمات اركان من عتاب من يثبت يثبت مع الحضور
الى محل اد الشهادة ولم يطرقت احوال
خلافه في ربي ان شرط حجة النقل ان
لا يطرأ على الشاهد الاصل فسق او عداوة بينه